



المركز القومي للبحوث والدراسات
مداد

"دور العمل الخيري في تعزيز الاستقرار الاقتصادي"

إعداد الدكتور

أحمد إبراهيم ملاوي

أستاذ الاقتصاد المشارك

قسم الاقتصاد والعلوم المالية والمصرفية

كلية إدارة الأعمال جامعة مؤتة

الكرك- الأردن

المخلص

هدفت هذه الدراسة بشكل أساسي إلى استقصاء دور العمل الخيري في تعزيز الاستقرار الاقتصادي. ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام الأسلوبين الوصفي التحليلي والاستقرائي عن طريق الرجوع للأدب المتعلق بمفهوم العمل الخيري والأدب المتعلق بمفهوم الاستقرار الاقتصادي، ومن ثمّ الربط بينهما عن طريق إيجاد العناصر المشتركة بين الأهداف أو النتائج المرجوة من العمل الخيري ومؤشرات أو مظاهر الاستقرار الاقتصادي.

وبعد استعراض مفهوم العمل الخيري والأهداف المرجوة منه ومفهوم الاستقرار الاقتصادي ومؤشراته أو مظاهره، تبين بأن العمل الخيري يساهم مساهمة فعّالة في تعزيز الاستقرار الاقتصادي. حيث أن العمل الخيري يهدف إلى تخفيض معدلات البطالة والفقير وزيادة معدلات الدخل الفردي وتحقيق معدلات نمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وهذه هي من أهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي.

ولذلك توصي هذه الدراسة بضرورة دعم العمل الخيري بجميع أشكاله سواء عن طريق توفير الدعم المالي أو إيجاد التشريعات القانونية والإدارية أو غيرها من الوسائل بهدف تعزيز الاستقرار الاقتصادي في أي بلد. إن كل ذلك يعمل على تسهيل عملية التخطيط الاقتصادي والاجتماعي، ويدعم وجود الحكومات ويعزز وجودها.

مقدمة:

يعتبر العمل الخيري من أهم الوسائل المستخدمة للمشاركة في النهوض بمكانة المجتمعات في عصرنا الحالي، ويكتسب هذا العمل أهمية متزايدة يوماً بعد يوم، وخاصة مع اتساع الهوة بين موارد الحكومات وازدياد احتياجات الشعوب، حيث برز دور العمل الخيري لسد تلك الفجوة ولم تعد الحكومات قادرة على توفير احتياجات أفرادها ومجتمعاتها سواء في البلدان المتقدمة أو النامية. فمع زيادة تعقيدات الظروف الحياتية ازدادت احتياجات المجتمع وأصبحت في تغيّر مستمر، ولذلك كان لا بد من وجود جهة أخرى تساند الجهات الحكومية وتكمل دورها لتلبية الاحتياجات الاجتماعية، ويطلق على هذه الجهة "منظمات المجتمع المدني" أو "المنظمات الأهلية" التي هدفها إدخال البعد الإنساني في التنمية. حيث يتفق المهتمون بأمور التنمية على أن التعاون ما بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص والمؤسسات الأهلية غير الربحية مع بعضها البعض هو شرط ضروري لإحداث التنمية الحقيقية: هناننت، (Hinnant) (1995). وفي أحيانا كثيرة يعتبر دور هذه المؤسسات أو المنظمات الأهلية دورا سباقا وليس تكميليا في معالجة بعض القضايا الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها، وأصبح يضع خططا وبرامج تنموية تحثي بها الحكومات، وكل هذا يساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

وتتزايد أهمية العمل الخيري في الوقت الحاضر نتيجة تبني سياسات الإصلاح الاقتصادي التي تعني التحول إلى اقتصاد السوق وإلى خصخصة المؤسسات الاقتصادية. ومن المتوقع تنامي دور القطاع الخيري نتيجة تفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية وما يترتب عليها من تراجع في الخدمات الحكومية المجانية بعد اعتماد سياسة السوق (خضر، ٢٠٠٤).

لقد شهد العمل الخيري عدة تغيّرات وتطورات في مفهومه ووسائله ومركزاته وذلك بفعل التغيرات التي تحدث في الاحتياجات الاجتماعية، وما يهمننا في هذا السياق التطورات التي حدثت في غايات وأهداف العمل الخيري، فبعد أن كان الهدف

الأساسي هو تقديم الرعاية والإعانة للمجتمع، أصبح الهدف الآن في صلب العملية التنموية عن طريق إحداث التنمية في المجتمع، وبالطبع يتوقف نجاح تحقيق الهدف على صدق وجدية العمل الخيري وعلى رغبة المجتمع في إحداث التغيير وتحقيق التنمية. ولذلك يعتبر العمل الخيري إحدى الركائز الأساسية لتحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي وتعزيز التنمية بمختلف جوانبها، ومعيارا لقياس مستوى الرقي الاجتماعي للمجتمع والأفراد. ويرى البعض بأن كثرة الانخراط في صفوف العمل التطوعي الخيري هي دالة في تطور مستوى النضج الفكري والإنمائي في المجتمع، وأن ذلك يبيّن مدى امتلاك الأفراد لدرجة عالية من الإحساس بالانتماء لمجتمعهم.

أهمية الدراسة:

إذا كان العمل الخيري في الفكر الغربي ينطلق من جمعيات المجتمع المدني، فإنه من منظور الفكر الإسلامي ينبثق من عقيدة إيمانية راسخة (الحسني)، حيث أن إسلامنا الحنيف سبق جميع المبادئ الوضعية في الدعوة للعمل التطوعي والخيري. فالدين الإسلامي تضمن مشروعا متكاملا للعمل الخيري، فهناك العديد من المصطلحات التي وردت في الآيات القرآنية والأحاديث النبوية التي تحث على العمل التطوعي وتشجع الأعمال الخيرية مثل الحث على التكافل، التعاون، التضامن، الصدقة، الزكاة، الإحسان، عمل الخير، القرض الحسن، الإنفاق في سبيل الله وغيرها. ومن هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة بهدف إلقاء الضوء على أهمية العمل الخيري في تعزيز الاستقرار الاقتصادي، وخاصة أن الباحث لم يعثر ولو على دراسة علمية واحدة منشورة في مجلة علمية محكمة باللغة العربية تتعلق بموضوع هذه الدراسة، حيث أن معظم ما كتب في الوطن العربي حول هذا الموضوع لا يتعدى مقالات وكتابات تمثل آراء كتاب في مجلات وصحف محلية، وبالمقابل عثر الباحث على بعض الأبحاث العلمية المنشورة في مجلات علمية أجنبية محكمة باللغة الإنجليزية

حول نفس الموضوع كما يتضح من قائمة المراجع. ومن ثمّ فإن هذه الدراسة تساهم في إثراء الأدب الاقتصادي باللغة العربية حول أهمية العمل الخيري في تعزيز الاستقرار الاقتصادي.

هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي إلى استقصاء دور العمل الخيري في تعزيز الاستقرار الاقتصادي. ولتحقيق هذا الهدف سيتم استخدام الأسلوبين الوصفي التحليلي والاستقرائي عن طريق الرجوع للأدب المتعلق بمفهوم العمل الخيري والأدب المتعلق بمفهوم الاستقرار الاقتصادي، ومن ثمّ الربط بينهما عن طريق إيجاد العناصر المشتركة بين الأهداف أو النتائج المرجوة من العمل الخيري ومؤشرات أو مظاهر الاستقرار الاقتصادي.

وبشكل عام، يمكن تلخيص أهداف الدراسة بما يلي:-

أولاً: التعرض لمفهوم الاستقرار الاقتصادي.

ثانياً: التعرض لمفهوم العمل الخيري.

ثالثاً: إظهار دور العمل الخيري في تعزيز الاستقرار الاقتصادي.

رابعاً: الربط بين مفهوم العمل الخيري ومفهوم الاستقرار الاقتصادي.

خامساً: الخروج بتوصيات ملائمة قد تسهم في تدعيم العمل الخيري وبالتالي في تعزيز الاستقرار الاقتصادي.

وستكون الفرضية الرئيسية في هذه الدراسة هي:

العمل الخيري يسهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي.

مفهوم الاستقرار الاقتصادي:

يشير مفهوم الاستقرار الاقتصادي إلى غياب التقلبات المفرطة أو الحادة في متغيرات الاقتصاد الكلي مثل معدلات النمو الاقتصادي والبطالة والتضخم والاستهلاك والاستثمار وغيرها. ويعتبر هذا الاستقرار الاقتصادي مطلباً أساسياً تسعى إليه جميع الحكومات المركزية واللامركزية كونه يسهم في تسهيل عملية التخطيط الاقتصادي والاجتماعي ويزيد من الرضا الشعبي على الحكومات، مما يدعم بقاء تلك الحكومات في السلطة ويبرر استمراريتها، وخاصة أن تعزيز الاستقرار الاقتصادي يؤدي بدوره إلى تعزيز الاستقرار السياسي والاستقرار الاجتماعي (درسler وبيرنز، ٢٠٠٤) (Dressler and Burns).

ويوجد مدرستين في الفكر الاقتصادي فيما يتعلق بالاستقرار الاقتصادي هما (مانكيو وسكارث، ٢٠٠١) (Mankiw and Scarth):

أولاً) المدرسة الأولى تدعي بأن الاقتصاد بطبيعته الأصلية غير مستقر وذلك لتعرض الاقتصاد لصدمات في العرض والطلب، ولذلك على متخذي القرار الاستفادة من السياستين النقدية والمالية لتصحيح الوضع والعودة بالاقتصاد إلى حالة من الاستقرار. ثانياً) المدرسة الثانية ترى بأن الاقتصاد بطبيعته مستقر إذا توفرت فيه الحرية الاقتصادية، وغالباً ما يلوم مؤيدو هذه المدرسة السياسات الاقتصادية غير الفعالة التي تسبب عدم الاستقرار الاقتصادي، كما يقترحون بضرورة الاستفادة من السياسات الاقتصادية بهدف جعل الاقتصاد يصحح نفسه تلقائياً.

وبشكل عام يجمع الاقتصاديون على أن من أهم مظاهر أو مؤشرات الاستقرار الاقتصادي ما يلي:

أولاً: انخفاض في معدلات البطالة.

ثانياً: ارتفاع في مستويات الدخل الفردي.

ثالثاً: تحقيق حالة من النمو المتوازن في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

وتشير النظريات الحديثة إلى انه يمكن تحقيق الاستقرار الاقتصادي ليس
بجهود القطاعين الحكومي (العام) والخاص فقط، وإنما من خلال الجهود التي يقوم بها
قطاع ثالث وهو قطاع العمل الخيري أيضا، هذا القطاع الثالث الذي يلعب دورا كبيرا
في تنمية المجتمع اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وفكريا وغيرها في الدول النامية
والدول المتقدمة على السواء.

مفهوم العمل الخيري:

يمكن تعريف العمل الخيري (أو ما يدعى بالعمل الاجتماعي التطوعي) بأنه مساهمة الأفراد والهيئات غير الرسمية في أعمال الرعاية والتنمية الاجتماعية سواء بالرأي أو بالعمل أو بالتمويل أو بغير ذلك من الأشكال. ومن خصائص العمل الخيري أنه يقوم على تعاون الأفراد مع بعضهم البعض في سبيل تلبية احتياجات مجتمعهم الاقتصادية والاجتماعية منها، وهذا يقود إلى نقطة جوهرية مفادها أن العمل الخيري يأتي بناء على فهم لاحتياجات المجتمع (جمعية تفلتواز حياة).

والتطوع هو الجهد الذي تقوم به الهيئات غير الرسمية أو الفرد باختياره لتقديم خدمة للمجتمع دون توقع الحصول على أجر مادي مقابل هذا الجهد. وبالرغم من مجانية العمل الخيري، إلا أنه غالبا ما يحتوي على نظام امتيازات وحوافز يتمتع بها العاملون في هذا القطاع. وبشكل عام يمكن أن نصف المتطوع بأنه إنسان يؤمن بقضية معينة، واقعي ومتعايش مع ظروف مجتمعه، له القدرة على الاندماج والتفاعل مع أفراد مجتمعه، ومستعد لتقديم العون والمساعدة لرعاية وخدمة وتنمية مجتمعه.

ويعتبر العمل الخيري تجسيذا عمليا لفكرة "التكافل الاجتماعي" باعتباره يمثل مجموعة من الأعمال الخيرية التي يقوم بها بعض الأشخاص الذين يتحسسون آلام الناس وحاجاتهم الأمر الذي يدفعهم لتقديم التبرع بجهودهم وأوقاتهم وأموالهم لخدمة هؤلاء الناس بهدف تحقيق الخير والمنفعة لهم (القطامي، ٢٠٠٢). وبشكل عام يهدف العمل الخيري إلى تخفيف المعاناة عن الناس سواء أكانوا فقراء، كبار في السن، أطفال محرومين، نساء مظلومات، ذوي احتياجات خاصة، مشردين نتيجة الكوارث الطبيعية، ضحايا الحرب والإجرام.... الخ.

ويمكن تحديد سمات القطاع الخيري أو القطاع الأهلي بما يلي (خضر، ٢٠٠٤):-

١. الاستقلال الذاتي لهياكل المنظمات غير الحكومية عن الحكومات.
٢. توافر مبادرة ذاتية من المواطنين لتشكيل مثل هذه المنظمات مع وجود درجة عالية من درجات التطوع داخل هذه المنظمات.
٣. أنها منظمات غير ربحية.
٤. إذا حققت هذه المنظمات عائداً أو فائضاً، فلا يوزع على أعضاء مجلس الإدارة ولكن يستخدم لصالح تطوير عمل هذه المنظمات.

مفهوم المجتمع المدني:

بالطبع كانت الأديان السماوية سباقة في الدعوة إلى العمل الخيري بجميع أشكاله، أما على المستوى الوضعي فقد نشأ مفهوم المجتمع المدني لأول مرة في الفكر اليوناني حيث أشار إليه أرسطو باعتباره "مجموعة سياسية تخضع للقوانين"، أي أنه لم يكن يميّز بين الدولة والمجتمع المدني. تطوّر هذا المفهوم في القرن الثامن عشر حيث بدأ التمييز بين الدولة والمجتمع، وبدأت حركة الجمعيات بالتبلور كنسق يملك الأحقية للدفاع ضد مخاطر الاستبداد السياسي. وفي نهاية القرن ذاته تأكد في الفكر السياسي الغربي ضرورة تقليص هيمنة الدولة لصالح المجتمع المدني الذي يجب أن يدير أموره الذاتية بنفسه وأن لا يترك للحكومة إلا القليل. وفي القرن التاسع عشر حدث التحول الثاني في مفهوم المجتمع المدني حيث اعتبر كارل ماركس أن المجتمع المدني هو ساحة الصراع الطبقي. وفي القرن العشرين طرح المفكر الإيطالي جرامشي مسألة المجتمع المدني في إطار مفهوم جديد فكرته المركزية هي أن المجتمع المدني ليس ساحة للتنافس الاقتصادي بل ساحة للتنافس الايدولوجي منطلقاً من التمييز بين السيطرة السياسية والهيمنة الايدولوجية (سقف الحيط، ٢٠٠٥). وقد اهتمت المجتمعات المعاصرة بعمل منظمات المجتمع المدني، حيث تم طرحه على

المستوى الدولي تحت عنوان برنامج الأمم المتحدة التطوعي في عام ١٩٦٧، وتطورت العملية التطوعية وتجدّرت حتى أصبحت معياراً ومؤشراً قويا للتنمية والتقدم.

وتتكوّن منظمات المجتمع المدني من الهيئات التي تسمى المؤسسات الثانوية مثل الجمعيات الأهلية، النقابات المهنية والعمالية، شركات الأعمال، الغرف التجارية والصناعية، المؤسسات الخيرية، الجمعيات المدنية، الهيئات التطوعية، جمعيات حقوق الإنسان، جمعيات حقوق المرأة، النوادي الرياضية، وجمعيات حماية المستهلك، وما شابهها من المؤسسات التطوعية. والمقصود أن نطاق المجتمع المدني ينحصر في المؤسسات والمنظمات غير الحكومية التي يقوم نشاطها على العمل التطوعي، وبالتالي فهو مجتمع مستقل إلى حد كبير عن إشراف الدولة المباشر. وبشكل عام، كثيرة هي المصطلحات التي تتردد في الأدبيات والتي تتعلق بواقع منظمات المجتمع المدني مثل المنظمات الأهلية، المنظمات غير الحكومية، مؤسسات العمل الخيري، المؤسسات غير الربحية، المؤسسات التطوعية، مؤسسات العمل التطوعي، القطاع الثالث، القطاع الخيري، القطاع المستقل، القطاع التطوعي، المنظمات الخاصة التطوعية، والقطاع المعفي من الضرائب. ولذلك فإن المنظمات غير الحكومية ليس محل اتفاق حتى في الدول المتقدمة، ففي فرنسا يسمونها الاقتصاد الاجتماعي، وفي بريطانيا يطلق عليها الجمعيات الخيرية العامة، ويسمونها الألمان الجمعيات والاتحادات، وفي اليابان مؤسسات المصلحة العامة (الصوفي، ٢٠٠٣، وسايمون، ١٩٩٧)، وتسميها الولايات المتحدة الأمريكية المنظمات التطوعية الخاصة، وفي معظم دول إفريقيا يطلق عليها منظمات التنمية التطوعية (ماسلوكفسكا، 1999) (Maslyukivska).

وبالرغم من اختلاف منظمات المجتمع المدني في تسمياتها وأشكالها، إلا أنها تتقاسم مع بعضها البعض مجموعة من الخصائص الأساسية مثل كونها منظمات خاصة، غير ربحية، مستقلة، تطوعية بحيث يملك الأفراد الحرية بالانضمام إليها أو

دعماً (البيار، 2005) (Elbayar). وقد لجأ الباحثون لوضع التعريف التالي للمجتمع المدني أو لمنظمات المجتمع المدني (سقف الحيط، 2005):-

"المجتمع المدني هو الأفراد والهيئات غير الرسمية بصفتها عناصر فاعلة في معظم المجالات التربوية والاقتصادية والعائلية والصحية والثقافية والخيرية وغيرها". ويمكن تصنيف المنظمات الأهلية بحسب نشاطها إلى ثلاثة أنواع رئيسية (خضر، 2004):-

١- النوع الأول: يشمل المنظمات التي تقوم بالأنشطة الخيرية والرعاية الاجتماعية بهدف مساعدة الفئات المحتاجة.

٢- النوع الثاني: يشمل الأنشطة التنموية التي تهدف إلى إكساب الفرد والجماعات قدرة أكبر على الإنتاج وزيادة الدخل عن طريق التدريب والتعليم وتعظيم المهارات المكتسبة والتنظيم ومنح قروض المشروعات المدرة للدخل وكذلك المساعدة في تسويق المنتجات.

٣- النوع الثالث: يشمل المنظمات الأهلية التي تعنى بالدفاع عن حرية الرأي والحريات العامة وعن حق المواطنين في المشاركة في صنع القرارات، وتلك التي تتبنى قضايا الفئات المحرومة من الحقوق الأساسية كالتعليم والعمل، وكذلك تلك التي تتبنى القضايا المتعلقة بالتمييز ضد المرأة وقضايا التحرر الوطني والديمقراطية.

كما أن للمجتمع المدني عناصر أساسية يمكن إيجازها على النحو الآتي (البورسعيدي، 2006):-

١- أن المجتمع المدني رابطة طوعية يدخلها الأفراد باختيارهم.
٢- يتكوّن المجتمع المدني من مجموعة من التنظيمات والروابط في عدة مجالات مثل المؤسسات الاقتصادية، والدينية، والتعليمية، والاتحادات المهنية، والنقابات العمالية، والأحزاب السياسية.

٣- مجتمع يركز على قيم الاحترام والتعاون والتسامح والالتزام بالوسائل السلمية المتحضرة.

٤- للمجتمع المدني امتدادات خارج حدوده، تتمثل في توسع مؤسساته وانتقال فعاليتها إلى مجتمعات أخرى.

وفي البلدان العربية يتفاوت عدد منظمات المجتمع المدني من بلد لآخر، حيث يبيّن الجدول رقم (١) توزيع هذه المنظمات خلال عام ١٩٩٢/١٩٩١ و عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ والنسبة المئوية للزيادة في (١٢) دولة عربية يتوفر عنها بيانات. وتتراوح نسبة عدد المواطنين لكل منظمة من منظمات المجتمع

الجدول رقم (١)

منظمات المجتمع المدني في بعض البلدان العربية

الدولة	عدد المؤسسات خلال العام ١٩٩٢/١٩٩١	عدد المؤسسات خلال العام ٢٠٠٢/٢٠٠١	النسبة المئوية للزيادة
الجزائر	غ.م	٥٨٠٠٠	٠٠٠٠٠٠
المغرب	غ.م	٣٠٠٠٠	٠٠٠٠٠٠
مصر	١٣٠٠٠	١٦٠٠٠	%٢٣
تونس	٥٢٠٠	٧٥٠٠	%٤٤
لبنان	١٣٠٠	٣٦٠٠	%١٧٧
اليمن	٢٥٠	٢٧٠٠	%٩٨٠
الأردن	٥٨٧	٩٠٠	%٥٣
البحرين	٦٦	٣٢١	%٣٨٦
السودان	٢٦٢	٢٤٦	%٦ -
السعودية	١٢٥	٢٣٠	%٨٤
الإمارات العربية	٨٩	١١٣	%٢٧

النسبة المئوية للزيادة	عدد المؤسسات خلال العام ٢٠٠٢/٢٠٠١	عدد المؤسسات خلال العام ١٩٩٢/١٩٩١	الدولة
			المتحدة
٨٧%	١٠٣	٥٥	الكويت

ملاحظات:

- غ.م: تعني غير متوفرة

- المقصود بمنظمات المجتمع المدني في هذا السياق هو جميع المنظمات والجمعيات الخاصة، التطوعية، اللاربحية، المستقلة جزئياً أو كلياً عن الحكومة، وتتابع عملها العام للدفاع عن مصلحة عامة أو لمناصرة قضية عامة.

المصدر:

Nasr, Salim (2005), "Arab Civil Societies and Public Governance Reform: Analytical Framework and Overview", a Report submitted to a conference: Good Governance For Development in the Arab Countries, Dead Sea, Jordan, 6-7 February 2005.

المدني في البلدان العربية ما بين (١٠٠) و (٢٠٠) منظمة لكل (١٠٠٠٠٠٠) مواطن، وهذه النسب تعتبر منخفضة مقارنة مع النسب في الدول المتقدمة وعديد من الدول النامية التي تراوحت فيها بالمعدل ما بين بعض مئات وبعض ألاف لكل (١٠٠٠٠٠٠) مواطن (نصر، 2005) (Nasr).

دور العمل الخيري في تعزيز الاستقرار الاقتصادي:

إن كثيرا من الدول ترغب بوجود المنظمات غير الحكومية لما لها من أهمية كبيرة تؤثر ايجابيا في حياة الفرد والأسرة والمجتمع سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو الصحية أو الثقافية أو غيرها، وخاصة أن هذه المنظمات لا تهدف إلى الربح. وتتراوح مجالات عمل هذه المنظمات بين حقوق الإنسان، والمرأة، والعدالة، والتنمية، والأعمال الخيرية، والإغاثة، وتقديم المساعدة للمرضى والمعاقين، وتطوير أنظمة التعليم، وتقديم العون للمتطلين عن العمل عن طريق تأهيلهم وتدريبهم وبالتالي خلق فرص عمل لهم، وغيرها. إن أهمية الدور الذي تؤديه منظمة منفردة من هذه المنظمات قد يبدو صغيرا، ولكن أهمية ما تقوم به هذه المنظمات مجتمعة على درجة كبيرة من الأهمية ولا يمكن تجاهلها. ولذلك حاولت مختلف دول العالم عمل تشريعات وقوانين تضمن وجود منظمات خيرية غير حكومية نشطة وقوية وفعالة وذلك لما لعمل هذه المنظمات من أهمية كبيرة في تعزيز الاستقرار الاقتصادي وبالتالي الاستقرار الاجتماعي. وتتجلى مظاهر دور العمل الخيري في تعزيز الاستقرار الاقتصادي من خلال الأبعاد التالية:-

أ- يسهم العمل الخيري في مكافحة ظاهرة الفقر سواء من خلال تقديم المساعدات المالية المباشرة أو عن طريق تقديم الخدمات للفقراء بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال تنمية مهارات الفقراء عن طريق التعليم والتثقيف والتأهيل (القصيبي، ٢٠٠٧). إن جميع الأديان السماوية دعت إلى إيلاء ظاهرة الفقر اهتماما كبيرا، لأن الفقر مولد الثورات والجريمة. حيث تشير الدراسات إلى أن أغلب الفتيات المرتكبات للجريمة ينحدرن من أسر فقيرة. إن مكافحة ظاهرة الفقر تعني تحصين المجتمع ضد الجريمة بأنواعها ووقايتها من الانحراف (الرفاعي، ٢٠٠٠).

ب- إن العمل الخيري المقدم من منظمات المجتمع المدني يتسم بالكفاءة، حيث تستطيع هذه المنظمات تقديم خدمات بمستوى جودة أعلى وبتكلفة أقل من الناحية

الاقتصادية مما لو قامت به الحكومة، وخاصة في الدول النامية التي تعاني حكوماتها عادة من البيروقراطية وارتفاع التكاليف في تنفيذ المشاريع. إذ أن المنظمات غير الحكومية تسعى للتنافس للحصول على دعم وتمويل، وبالتالي فإنها تحاول إثبات قدرتها على تقديم خدمة ممتازة بتكلفة أقل، إضافة إلى ذلك فإن منظمات المجتمع المدني تكون عادة متواجدة في المجتمع المحلي أي قريبة من الناس، ومن هنا تكون أكثر دراية باحتياجات المجتمع (الصوفي، ٢٠٠٣). ولذلك فإن العمل الخيري يؤدي دورا فعالا في ترسيخ قواعد التنمية.

ج- تعتبر كثير من أعمال الخير التي تؤدي إلى تقديم إعانات مباشرة أو غير مباشرة للفقراء كالزكاة والصدقات مثلا بمثابة عملية لإعادة توزيع الدخل أو عملية لإعادة توزيع الثروة بين فئات المجتمع. إن هذا بدوره يعمل على تخفيف الفجوة بين الطبقات، وتحويل لجزء من الأموال من الفئات الأكثر ادخارا إلى الفئات الأكثر استهلاكا (الوزني، ٢٠٠٧). وهذا بحد ذاته يدعم النمو الاقتصادي من خلال مضاعف الاستهلاك.

د- تعتبر كثير من أعمال الخير كالزكاة مثلا بمثابة حافز مباشر يدفع الأغنياء لاستثمار أموالهم وعدم تركها دون عوائد. إن استثمار هذه الأموال يعني تشغيلها وعدم تعطيلها، وبالتالي محاولة زيادتها بنسب تفوق نسبة الزكاة البالغة (٢٥%) حتى لا تتآكل من ناحية، ولكي يسعى الفرد إلى تعظيم عوائد أمواله من ناحية أخرى. إن تشغيل هذه الأموال يعني زيادة حجم الاستثمار داخل الاقتصاد، مما يدفع عجلة النمو الاقتصادي للأمام ويعمل على استحداث فرص عمل جديدة.

هـ- إن إعادة توزيع الدخل من الأغنياء للفقراء يزيد من الرفاه الاجتماعي ككل، حيث أن المنفعة الحدية للدينار المتبرع به من قبل الشخص الغني والذي يتم إنفاقه من قبل الشخص الفقير تزيد كثيرا عن المنفعة الحدية للدينار فيما لو أنفق من قبل الشخص الغني. هذا بالإضافة إلى أن المتطوع يحس بمتعة العمل

الخيرى (هذه المتعة لا تدخل ضمن المنظور المادي بل ضمن المنظور النفسى)، مما يزيد من الرفاه الاجتماعى بشكل أكبر. إن كل هذا يقلل الفوارق والكراهية بين الطبقات الاجتماعية ويؤدى إلى إيجاد وضع اقتصادى واجتماعى وأمنى مستقر مما يرفع من مستوى التنمية الاقتصادية.

و- إن المصروفات السنوية لهذه المنظمات لها أثر مباشر على الاقتصاد ينتج من خلال زيادة الطلب على السلع والخدمات التى تنتجها المصانع، وأثر غير مباشر ينتج من خلال زيادة طلب هذه المصانع على إنتاج مصانع أخرى ترتبط مع المصانع الأولى بروابط خلفية وهكذا تستمر الحلقة. وهناك أيضا الأثر المستحث الناتج عن استهلاك أو طلب العاملين فى منظمات المجتمع المدنى على السلع والخدمات فى السوق. وبذلك فإن إجمالى الأثر على الطلب على السلع والخدمات يتمثل بمجموع هذه الآثار الثلاثة: المباشر وغير المباشر والمستحث. إن زيادة الطلب الكلى يؤدى إلى إنعاش الاقتصاد ويزيد فرص العمل سواء نتجت عن الأثر المباشر أو غير المباشر أو المستحث. وقد أشارت بعض الدراسات إلى أن الأثر غير المباشر والأثر المستحث لا يقلان أهمية عن الأثر المباشر، فمثلا وجدت دراسة مركز تنبؤ الأعمال فى الولايات المتحدة الأمريكية (Business Forecasting Center, 2006) أن مجموع الأثرين غير المباشر والمستحث يشكلان ما نسبته (٤٣ و٨%) من إجمالى الأثر على الإنتاج، وأن خلق فرص العمل الناتجة عن الأثرين غير المباشر والمستحث يشكل ما نسبته (٣٧ و٨%) من إجمالى الأثر على خلق فرص العمل.

ز- إن الانخراط فى تقديم العمل الخيرى يعتبر بمثابة استثمار لوقت الفراغ لجميع المتطوعين بشكل عام ولفئة الشباب المتعطلين عن العمل أو الطلبة خلال العطل الصيفية بشكل خاص.

ح- تؤكد الدراسات وجود علاقة طردية موجبة وارتباط وثيق بين حجم العمل التطوعى داخل اقتصاد ما وبين حجم الدخل القومى فى ذلك الاقتصاد. حيث

تشير إحدى الدراسات (المفلح، ٢٠٠٧) إلى أن معدل ساعات التطوع المبذول في الولايات المتحدة الأمريكية يوازي عمل تسعة ملايين موظف، ويقدر مجموع الوقت الذي يتم التطوع به في إحدى السنوات ما قيمته (١٧٦) مليار دولار. ومن الجدير بالذكر بأن اقتصاديو الرفاهية (الحمادي، ٢٠٠٤) يرون بأن اهتمام الاقتصاد بالمنتجات والثروات المقيمة فقط بالنقد اتجاه خاطئ، وهذه إشارة إلى أن هناك ما هو بمثابة عوائد أو دخول تتأتى من متعة الفرد أو تعبيره عن ذاته. فإحساس المتطوع بمتعة قيامه بنشاط تطوعي يخدم فيه الآخرين مثلاً يصبح من وجهة نظر مدرسة الرفاه الاقتصادي دخلاً مقابل ذلك النشاط.

ط- يساهم قطاع العمل المدني في زيادة فرص العمل في الاقتصاد. حيث تشير الإحصائيات بأن نسبة مساهمة القوى العاملة في منظمات العمل الخيري إلى إجمالي السكان الفاعلين اقتصادياً تشكل حوالي (٤ و٤%) على مستوى العالم، منها (٧ و٢%) مدفوعة الأجر و (٦ و١%) تطوع. وترتفع هذه النسب في الدول المتقدمة كثيراً عنها في الدول النامية والانتقالية. فهي في الدول المتقدمة (٧ و٤%)، (٧ و٤%)، و (٧ و٢%) على التوالي، بينما في الدول النامية والانتقالية (٩ و١%)، (٢ و١%)، و (٧ و٠%) على التوالي وذلك كما يظهر من الجدول رقم (٢) التالي:-

الجدول رقم (٢)

النسب المئوية لمساهمة القوى العاملة في منظمات المجتمع المدني
إلى إجمالي السكان الفاعلين اقتصاديا

إجمالي (%)	تطوع (%)	مدفوعة الأجر (%)	
٤٠ و ٤٤**	٦ و ١٠	٧ و ٢٠	على مستوى العالم*
٧٤ و ٧٠	٧ و ٢٠	٧ و ٤٠	الدول المتقدمة
١٩ و ١٠	٧ و ٠	٢ و ١٠	الدول النامية والانتقالية***

ملاحظات:

- على مستوى ٣٦ دولة فقط من مختلف دول العالم.
- عدم تطابق النسب الفرعية مع الإجمالي في هذا الصف يعود للتقريب.
- المقصود بالدول الانتقالية هي الدول التي تقع بين الدول النامية والدول المتقدمة.

المصدر:

Johns Hopkins Comparative Nonprofit Sector Project

وليس هناك أسوأ مما تسببه البطالة من نتائج مخيفة اقتصاديا واجتماعيا، ففي الوقت الذي تعبّر فيه عن هدر لموارد اقتصادية هامة ممثلة بالطاقات البشرية المعطلة، فإنها تنعكس سلبا على المجتمع من خلال زيادة الجرائم والاعتداءات اليومية وبالذات جرائم السطو المسلح والتفكك الأسري والانفصال، وشيوع الأمراض النفسية

والعصبية لدى المتعطلين عن العمل (الخصاونة، ١٩٩٩). إن كل ذلك يعمل على زيادة مستويات الإنفاق الحكومي على الأمن، مما يثقل كاهل الموازنة العامة للدولة.

الربط بين مفهوم العمل الخيري ومفهوم الاستقرار الاقتصادي:

تشير النظريات الحديثة إلى انه يمكن تحقيق الاستقرار الاقتصادي ليس بجهود القطاعين الحكومي (العام) والخاص فقط، وإنما من خلال الجهود التي يقوم بها قطاع ثالث وهو قطاع العمل الخيري أيضا، هذا القطاع الثالث الذي يلعب دورا كبيرا في تنمية المجتمع اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وفكريا وغيرها في الدول النامية والدول المتقدمة على السواء.

وللربط بين مفهوم العمل الخيري ومفهوم الاستقرار الاقتصادي، لا بد من استعراض كل من النتائج المرجوة من العمل الخيري ومظاهر أو مؤشرات الاستقرار الاقتصادي وذلك كما يلي:

١- يساهم العمل الخيري في توفير فرص العمل في الاقتصاد سواء عن طريق إيجاد وظائف مباشرة في المؤسسات الخيرية أو وظائف غير مباشرة عن طريق تشجيع الاستثمار والاستهلاك في الاقتصاد وبالتالي زيادة الطلب على العمالة. إن كل ذلك يتفق مع المؤشر الأول من مؤشرات الاستقرار الاقتصادي المذكورة سابقا؛ والمتمثل في انخفاض معدلات البطالة وزيادة فرص العمل.

٢- يساهم العمل الخيري في مكافحة ظاهرة الفقر وفي إعادة توزيع الدخل، وبالتالي زيادة الرفاه الاجتماعي، وهذا يتفق مع المؤشر الثاني من مؤشرات الاستقرار الاقتصادي المذكورة سابقا؛ والمتمثل في ارتفاع في مستويات الدخل الفردي.

٣- تشجع الأعمال الخيرية (كالزكاة) الفئة الميسورة في المجتمع على استثمار أموالها وعدم تركها دون عوائد، مما يزيد من حجم الاستثمار في الاقتصاد. كما أن مصروفات الهيئات الخيرية تزيد من الطلب على السلع والخدمات المنتجة مما يزيد من حجم الاستهلاك في الاقتصاد أيضا. وفي علم الاقتصاد يشكل

الاستهلاك والاستثمار الجزأين الأكبرين من الناتج المحلي الإجمالي، وهذين الجزأين يؤثران على الدخل القومي من خلال المضاعف مما يدعم النمو الاقتصادي. إن كل هذا يتفق مع المؤشر الثالث من مؤشرات الاستقرار الاقتصادي المذكورة سابقا؛ والمتمثل في تحقيق حالة من النمو المتوازن في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

إن كل ما سبق، يبيّن بوضوح مدى قوة الارتباط بين مفهوم والأهداف المتوخاة من العمل الخيري وبين مفهوم الاستقرار الاقتصادي.

الطرق التي يمكن من خلالها تشجيع منظمات العمل الخيري:

- يمكن تشجيع وتحفيز منظمات المجتمع المدني بالوسائل التالية:-
- أ- منح هذه المنظمات حاجتها من الأراضي لإقامة منشأتها الخيرية عليها كما هو الحال في المملكة العربية السعودية (القصيبي، ٢٠٠٧).
 - ب- شمول الجمعيات الخيرية بالإعانات الحكومية وخاصة إذا تولت رعاية الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة على ألا يرافق ذلك أي تدخل حكومي (القصيبي، ٢٠٠٧).
 - ج- تقديم إعفاءات أو تخفيضات لهذه المنظمات سواء من فواتير الكهرباء والمياه أو من الضرائب والتعرفة الجمركية (Bluemel, 2004) و (البلوي).
 - د- إعفاء المبالغ التي يتم التبرع بها لمؤسسات المجتمع المدني من قبل دافعي الضرائب سواء أكانوا أفرادا أو شركات من ضرائب الدخل كما هو الحال في هونغ كونغ (Lam and Perry, 2000). إن هذا قد يعتبر حافزا قويا لدافعي الضرائب لزيادة تبرعاتهم لمثل هذه المنظمات.
 - هـ- تقديم الدعم الحكومي للجمعيات الخيرية في مجال توفير الكتب والمعدات والأثاث واللوازم وأجهزة الكمبيوتر وغيرها.

- و- تحديث وتطوير القوانين والتشريعات المتعلقة بمؤسسات العمل الاجتماعي بما يكفل تقديم التسهيلات الملائمة والتخفيف من الإجراءات الإدارية الروتينية الخاصة بإنشاء وتطوير وتوسيع مثل هذه المنظمات.
- ز- تأهيل وتدريب قيادات منظمات العمل المدني لتمكينهم من تطبيق الأساليب الحديثة في الإدارة والقيادة وتطوير آلية العمل لتنفيذ الخطط والأهداف المرسومة (بامرحول، ٢٠٠٤) و(عرايبي، ٢٠٠١).
- ح- إزالة العراقيل وتذليل الصعاب التي تحول دون مشاركة المرأة في منظمات المجتمع المدني بالاشتراك مع الرجل من منطلق أن النساء شقائق الرجال وأن المرأة نصف المجتمع ومربية الأجيال (بامرحول، ٢٠٠٤) و(الكواري).
- ط- تنشئة الأبناء تنشئة اجتماعية سليمة وذلك من خلال قيام كل من الأسرة والمدرسة ووسائل الإعلام بدور منسق ومتكامل الجوانب في غرس قيم التضحية والإيثار ودور العمل الجماعي في نفوس الناشئين منذ مرحلة الطفولة. كما يتضمن هذا أيضا مسؤولية وسائل الإعلام المختلفة لتلعب دورا أكبر في دعوة المواطنين إلى العمل التطوعي، والتعريف بمختلف أشكال النشاطات التطوعية التي تقوم بها المنظمات الحكومية وغير الحكومية. إن ذلك يتضمن أيضا تشجيع الأطفال في مرحلة الروضة والمدارس الابتدائية على ممارسة العمل التطوعي الملائم لأعمارهم لتهيئتهم للمستقبل. كما يمكن إدخال مسابقات ومقررات جامعية في الكليات الجامعية عن العمل الخيري.
- ي- تشجيع الباحثين لإجراء المزيد من الدراسات والأبحاث العلمية حول العمل الخيري مما يساهم في تحسين وتطوير العمل الاجتماعي التطوعي سواء أكان على مستوى الفرد أو الجماعة.

عرض لتجارب بعض الدول العربية في مجال العمل الخيري:

أ- الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية في الكويت (الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية، الانترنت): وهي هيئة خيرية إسلامية عالمية مستقلة متعددة الأنشطة، تم تأسيسها بقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٨٦ بحيث تقدم خدماتها الإنسانية للبؤساء والمحتاجين في العالم بدون تمييز أو تعصب بعيدا عن التدخل في السياسة أو الصراعات العرقية. وتشمل أنشطة الهيئة النواحي الاقتصادية والصحية والتعليمية والثقافية والاجتماعية بالإضافة إلى أعمال الإغاثة. وتهدف هذه الهيئة الخيرية بشكل عام إلى:

- مساعدة المحتاجين أينما كانوا مثل إغاثة ضحايا الحروب والكوارث والمجاعات، تقديم المأوى للمشردين، تقديم الطعام والشراب للجائعين والملبس للمحتاجين والعلاج والدواء للمرضى، ورعاية الأيتام والأطفال المحرومين.
- ابتكار حلول جذرية للقضاء على الفقر عملا بالقيم الإسلامية واقتداء بالنماذج الخيرية المضيئة في التاريخ الإسلامي.
- القضاء على الأمية والجهل ونشر العلم ببناء المعاهد العلمية ومراكز التدريب.
- إعطاء الأولوية للمشاريع التنموية التي تهيئ للفقراء فرصا للعمل والإنتاج والاعتماد على أنفسهم حتى لا يكونوا عبئا على الآخرين.
- تمكين المجتمعات الفقيرة من استغلال مواردها وتحسين أوضاعها وتحويلها من مجتمعات استهلاكية إلى مجتمعات منتجة مستقلة.
- نشر الوعي بقضايا العالم الإسلامي والتعريف بأحوال المسلمين في العالم.
- دعم الأقليات المسلمة لمساعدتها على المحافظة على شخصيتها الإسلامية وحقوقها في حياة كريمة.

■ تقوية روابط الوحدة والأخوة بين الشعوب الإسلامية على ضوء تعاليم الإسلام، والتطبيق العملي للمبادئ السامية للإسلام في تحقيق التعايش والتكافل بين المجتمعات الإنسانية.

ب-جمعية البر بالرياض في السعودية (جمعية البر بالرياض، الانترنت): تأسست هذه الجمعية في عام ١٣٧٤ هجري، ومارست نشاطها لتحقيق أهدافها مع بداية عام ١٣٧٥ هجري. وتهدف هذه الجمعية إلى ترسيخ مبدأ التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع وتحويله إلى واقع عملي من خلال الأعمال التالية:

■ رعاية الأسر الفقيرة، والسعي لتخفيف ما تعانيه بتوفير الغذاء واللباس والأثاث والأجهزة المنزلية وغيرها مع تقديم مساعدات مالية للفقراء.

■ تبصرة المحسنين من الميسورين بأحوال المحتاجين.

■ استقبال زكاة المال والصدقات والكفارات وغيرها وتوزيعها على المحتاجين.

■ الاشتراك مع الهيئات الأهلية والحكومية في مساعدة منكوبي الكوارث العامة.

■ إقامة المشروعات الخيرية الموسمية (الحقيبة المدرسية، تفتير الصائم، زكاة الفطر، كسوة العيد، كسوة الشتاء، الاستفادة من لحوم الأضاحي) والصدقات الجارية وتوجيهها إلى الوجهة التي يرغبها المتصدق أو غيرها من الأمور الخيرية.

ج- هيئة الأعمال الخيرية الإماراتية (ملاوي، ٢٠٠٨): هي مؤسسة خيرية إنسانية تطوعية غير حكومية تعمل في مجال التنمية والإغاثة. تأسست في دولة الإمارات العربية المتحدة في شهر نوفمبر من عام ١٩٨٤ تحت اسم لجنة الأعمال الخيرية، وبتاريخ ١٩٨٨/٩/١ جرى تطويرها لتصبح هيئة الأعمال الخيرية. رسالتها المساهمة في تحسين ظروف المحتاجين ضمن تنمية مستدامة

شاملة وبيئة صحية، وصلت مساعداتها إلى أكثر من (٥٠) دولة وتكفل أكثر من (٣٣٠٠٠) يتيم في العديد من الدول العربية والإسلامية ومئات المشاريع التعليمية والصحية والاجتماعية، تواكب التطورات التقنية متطلعة نحو الريادة والتميز. ويستفيد من هذه الهيئة ما يقارب (١٠) ملايين من الفقراء والمحتاجين واليتامى في مختلف أنحاء العالم. وهذه الهيئة حاصلة على الصفة الاستشارية من الدرجة الثانية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هيئة الأمم المتحدة، والعضوية الدائمة في المجلس الإسلامي العالمي للدعوة والإغاثة. وتتلخص أهداف هذه الجمعية بما يلي: (١) تطوير وتنمية المجتمعات المحتاجة وذلك بالعمل على تحسين أوضاعها التعليمية والصحية والاجتماعية والاقتصادية (٢) الإسهام في إغاثة المجتمعات المتضررة من جراء الكوارث الطبيعية والنكبات الاجتماعية (٣) سد حاجة الأيتام وتحسين أحوالهم الصحية والنفسية والاجتماعية (٤) إقامة الصلات الوثيقة والروابط المتينة بين الهيئة ومثيلاتها للوقوف على أحدث النظم التي تأخذ بها الأمم في هذا المجال.

د- جمعية رعاية الأطفال المعوقين في سلطنة عمان (البورسعيدي، ٢٠٠٦): وهي جمعية أهلية تأسست عام ١٩٩١م، ومقرها الرئيسي في محافظة مسقط. ويشمل نشاطها جميع أنحاء السلطنة، ومن أهم أهدافها: رعاية الأطفال المعوقين ومساعدتهم، وتقديم الخدمات لهم، وتوعية المواطنين بحقوق الطفل المعاق، وإجراء البحوث والدراسات العلمية المتخصصة في هذا المجال. ومن أهم إنجازات هذه الجمعية افتتاح أربعة مراكز لرعاية الأطفال المعاقين تتبع الجمعية في كل من ولاية: مسقط، وقريات، والسيب، وجعلان، ترعى ١٧٥ طفلاً. وتنظم ندوات ودورات تدريبية متخصصة لتأهيل العاملين المتطوعين في هذا المجال، وإقامة معارض وأسواق خيرية.

هـ- جمعية المركز الطبي الفلسطيني: تأسست هذه الجمعية عام ١٩٨٨م بجهد طوعي من أعضاء المجتمع ومجموعة من طواقم الأطباء والمهنيين الطبية

المساعدة بهدف تقديم الخدمة الصحية والمجتمعية لمنطقة شمال غزة، ثم تم إعادة تنظيم هذه الجمعية لتعمل كمؤسسة صحية اجتماعية أهلية غير ربحية. وبعدها تم توسيع أنشطتها لتشمل البرامج الصحية والتوعية والتثقيف والإرشاد والتأهيل النفسي، وعمل دراسات وأبحاث في المجالات الصحية. وتستهدف هذه المؤسسة كافة فئات المجتمع: نساء، أطفال، شباب، مسنين، جرحى، ومعاقين. وتقدم هذه المؤسسة العديد من الخدمات مثل: خدمات صحية وطبية، خدمات صحية إنجابية، رعاية أمومة وطفولة، خدمات رعاية المسنين، خدمات التأهيل النفسي والإرشاد، برامج التثقيف الصحي، برامج تدريب ودورات صحية، برامج صحة بيئية، أبحاث ودراسات وبرامج الصحة النسوية، دعم برامج تنظيم الأسرة، الاكتشاف المبكر لسرطان الثدي والرحم وعنق الرحم، الاكتشاف المبكر للأمراض المعدية بين أطفال المدارس والأطفال (مجلة العلوم الاجتماعية، ٢٠٠٢).

الخلاصة والتوصيات:

هدفت هذه الدراسة بشكل عام إلى استعراض العلاقة بين العمل الخيري والاستقرار الاقتصادي. وبعد استعراض مفهوم العمل الخيري والأهداف المرجوة منه ومفهوم الاستقرار الاقتصادي ومؤشراته أو مظاهره، تبين بأن العمل الخيري يساهم مساهمة فعّالة في تعزيز الاستقرار الاقتصادي. حيث أن العمل الخيري يهدف إلى تخفيض معدلات البطالة والفقر وزيادة معدلات الدخل الفردي وتحقيق معدلات نمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وهذه هي من أهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي.

ولذلك توصي هذه الدراسة بضرورة دعم العمل الخيري بجميع أشكاله سواء عن طريق توفير الدعم المالي أو إيجاد التشريعات القانونية والإدارية أو غيرها من الوسائل بهدف تعزيز الاستقرار الاقتصادي في أي بلد. إن كل ذلك يعمل على تسهيل عملية التخطيط الاقتصادي والاجتماعي، ويدعم وجود الحكومات ويعزز وجودها.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- ١- البلوي، ضيف الله بن سليم (السنة غير معروفة)، "واقع العمل التطوعي بالمملكة العربية السعودية"، صيد الفوائد، الانترنت: Saaied.net.
- ٢- البورسعيدي، راشد حمد بن حميد (٢٠٠٦)، "العمل التطوعي في المجتمع العماني (الواقع وآليات التفعيل) – دراسة ميدانية"، مجلة شؤون اجتماعية، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان، العدد ٨٩، السنة ٢٣.
- ٣- الحازمي، محسن بن علي فارس (٢٠٠٦)، "العمل التطوعي .. الحاجة إلى نظام وتنظيم وثقافة وتفعيل"، صحيفة عكاظ السعودية، العدد ١٩٩٩، يوم الخميس ٧ ديسمبر ٢٠٠٦.
- ٤- الرفاعي، حسين علي (٢٠٠٠)، تقرير حول العمل التطوعي والأمن في الوطن العربي المنعقد في الرياض خلال الفترة ٤-٦/١٠/٢٠٠٠م، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد ١٥، العدد ٣٠.
- ٥- الحمادي، علي مجيد (٢٠٠٤)، "فلسفة العمل التطوعي ومتلازمة الأمن والتنمية"، شؤون عربية، العدد ١٧.
- ٦- الخصاونة، صالح (١٩٩٩)، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، الطبعة الثالثة، عمان، الأردن.
- ٧- الصندوق المصري لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كنانة أونلاين (٢٠٠٦)، "أهمية دور التشريع في العمل التطوعي"، الانترنت.
- ٨- الصوفي، فيصل (٢٠٠٣)، "المنظمات غير الحكومية في اليمن"، المؤتمر نت من اليمن إلى العالم، تم الحصول على ورقة العمل من خلال الانترنت.

- ٩- القصيبي، خالد (٢٠٠٧)، "المؤسسات الخيرية والأهلية ودورها في التنمية الاجتماعية"، جريدة الجزيرة، صحيفة سعودية على الانترنت، السبت ٢٤ آذار ٢٠٠٧، العدد ١٢٥٩٥.
- ١٠- القطامي، حميد محمد (٢٠٠٢)، "تجربة العمل التطوعي في دولة الإمارات العربية المتحدة"، ورقة عمل مقدمة الى المؤتمر الدولي السابع: إدارة المؤسسات الأهلية والتطوعية في المجتمعات المعاصرة، ١٧-١٨ ديسمبر ٢٠٠٢، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة.
- ١١- الكواري، عائشة (السنة غير معروفة)، "دور المرأة في الهيئات (المانحة والمستفيدة)"، قطر، الانترنت.
- ١٢- المفلق، هيام (٢٠٠٧)، "العمل التطوعي استثمار أمني واقتصادي.. كل ريال ينفق فيه عائده خمسة ريالات"، جريدة الرياض السعودية، العدد ١٤١٦٦، يوم السبت ٧ ابريل ٢٠٠٧.
- ١٣- الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية، الانترنت: <http://www.iico.net>
- ١٤- الوزني، خالد (٢٠٠٧)، "اقتصاديات الزكاة والصدقة"، جريدة الرأي الأردنية (شؤون اقتصادية)، العدد (١٣٥١٩)، يوم الأحد ٧ أكتوبر ٢٠٠٧.
- ١٥- بامرحول، فوزية (٢٠٠٤)، "دور منظمات المجتمع المدني في تدعيم التنمية اليمينية"، المؤتمر نت من اليمن إلى العالم، تم الحصول على ورقة العمل من خلال الانترنت.
- ١٦- جمعية البر بالرياض عطاء.....دائم، الانترنت: <http://albr.org>
- ١٧- جمعية تفلتواز حياة (السنة غير معروفة)، مبادرات الشباب العربي، "الشباب والعمل الاجتماعي والتنموي التطوعي"، الانترنت.
- ١٨- خضر، محسن (٢٠٠٤)، "مستقبل العمل التطوعي في المجتمع المدني من منظور تنموي"، شؤون عربية، العدد ١١٧.

١٩- سايمون، كارلا (١٩٩٧)، "دور القانون في دعم المجتمع المدني"، المؤتمر الثاني للمنظمات الأهلية العربية خلال الفترة ١٧-١٩/٥/١٩٩٧، القاهرة، مصر.

٢٠- سقف الحيط، دعاء حمدي (٢٠٠٥)، "المعوقات التي تحد من أداء المؤسسات النسوية الإسلامية"، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر "المؤسسات النسوية الإسلامية: تقييم التجربة وتحسين الأداء"، نظمتها جمعية الهدى النسائية/ محافظة رام الله والبيرة، فلسطين، بتاريخ ٢٦/٦/٢٠٠٥.

٢١- عبد السلام، مصطفى محمود (٢٠٠٤)، "دور العمل التطوعي في تنمية المجتمع: مقترحات لتطويره في المعالجة النفسية والصحية والسلوكية"، المجلة العربية، العدد ٣٢٥، ابريل ٢٠٠٤.

٢٢- علي، مريم آيت احمد (٢٠٠٤)، "المرأة المسلمة ودورها في التنمية الشاملة للمجتمعات الإسلامية"، بحث مقدم لأعمال "مؤتمر مشكلة الفقر في العالم الإسلامي: الأسباب والحلول"، نظمه المعهد العالمي لوحدية المسلمين، الجامعة الإسلامية العالمية بكوالالامبور، ماليزيا بتاريخ ١٤-١٥ ديسمبر ٢٠٠٤.

٢٣- عرابي، بلال (٢٠٠١)، "دور العمل التطوعي في تنمية المجتمع: مقترحات لتطوير العمل التطوعي"، مجلة النبأ، العدد ٦٣، تشرين ثاني.

٢٤- مجلة العلوم الاجتماعية (٢٠٠٢)، "العمل التطوعي في فلسطين"، ٢٩ نيسان ٢٠٠٢، الانترنت.

٢٥- ملاوي، أحمد إبراهيم (٢٠٠٨)، "أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، الجمهورية العربية السورية، المجلد ٢٤، العدد (٢).

ثانيا: المراجع الأجنبية

- 1- Abdel Samad, Ziad (2007), " Civil Society in the Arab Region: Its Necrssary Role and the Obstacles to Fullfillment", The International Journal of Non-for-Profit Law, The Standard Center for Non-for-Profit Law, Volume 9, Issue 2, April.
- 2- An NGO (Nongovernmental Organizations) Training Guide for Peace Corps Volunteers, Module 1: The Role of NGOs in a Civil Society, Internert, (Year is unknown).
- 3- Belshaw, Deryke (2006), "Enhancing the Development Capabilities of Civil Society Organizations", tf Views, Transformation, 23/3 July 2006.
- 4- Bluemel, Erik B. (2004), "The Nonprofit Implications of For-Profit Community Development", University of Florida Journal of Law and Public Policy, U.S.A, Volume 16.
- 5- Business Forecasting Center (2006), "The Economic Impact of Non-Profit Organizations on the San Joaquin Economy", University of the Pacific, Elberhardt School of Business, Stockton, California, U.S.A, March.

- 6- Dressler, Jamie and Burns, Mike (2004), Economic Stability, A report prepared for the Rural Secretariat of Agriculture and Agri-Food Canada, The Canadian Rural Revitalization Foundation, Canada, September.
- 7- Elbayar, Kareem (2005), "NGO Laws in Selected Arab States", International Journal of Non-for-Profit Law, Volume 7, No. 4, September 2005/ 3.
- 8- Hinnant, Charles C. (1995), "Nonprofit Organizations as Inter-regional Actors: Lessons from Southern Growth", Policy Studies Review, Spring/ Summer 1995, 14:1/2.
- 9- Lam, Wai-Fung and James L. Perry (2000), "The Role of the Nonprofit Sector in Hong Kong's Development", Voluntas: International Journal of Voluntary and Nonprofit Organizations, Volume 11, No. 4.
- 10- Mankiw, G. and Scarth, W. (2001), Macroeconomics, Worth Publishers: New York, U.S.A.
- 11- Maslyukivska, Olena P. (1999), "Role of Nongovernmental Organizations in Development Cooperation", Research Paper, UNDP (Internet).
- 12- Najam, Adil (1996), "NGO Accountability: A Conceptual Framework", Development Policy Review, 14.

- Nasr, Salim (2005), "Arab Civil Societies and Public Governance Reform: Analytical Framework and Overview", a Report submitted to a conference: Good Governance For Development in the Arab Countries, Dead Sea, Jordan, 6-7 February 2005.
- 13- Scott, Elizabeth (2002), "Fund Development for Non-Profit Organizations", Internet.
- 14- Sfeir- Younis, Alfredo (2004), "The Role of Civil Society in Foreign Policy: A New Conceptual Framework", Seton Hall Journal of Diplomacy and International Relations, Summer/ Fall.
- 15- Wagle, Udaya (1999), "The Civil Society Sector in the Developing World", Public Administration & Management: An Interactive Journal, Volume 4, No. 4.
- 16- Weaver, J, Rock, M., and K. Kusterer (1997), "Achieving Broad-Based Sustainable Development: Governance Environment, and Economic Growth With Equity", West Hartford, CT: Kumarian Bress.